

الساعية إلى التخلص من طابعها الإسلامي (عمار الحكيم نموذجاً)، وتشجيع مناوئي نوري المالكي في حزب «الدعوة» على الأفتراق عنه والتأسيس لكيانات منفصلة تتيح توسيع هامش التحرك ضد إيران (حيدر العبادي مثلاً)، وتزخيم دعوات التيارات الليبرالية المناهية بحل الميليشيات وبناء الدولة المدنية، وأخيراً، والأهم، استغلال خطاب المرجعية الداعي إلى محاربة الفساد، واستبدال الطبقة السياسية القائمة، والقضاء على النعرات والممارسات الطائفية، وتجييره لمصلحة مشروعها.

هذه المساعي يُرجح أن تنعكس على الداخل العراقي تصاعداً في حدة الخطاب السياسي، وتحركات تضع البلاد على حافة ما كانت ستتهيء إليه إبان التظاهرات الأخيرة المطالبة بالإصلاح، في وقت تشد فيه حاجة العراق إلى فترة استقرار تؤمن له القدرة على التخلص من إرث التنظيمات الإرهابية. سيناريوات لا يبدو، إلى الآن، أن ثمة خطة لمواجهتها لدى القوى المناوئة للمشروع السعودي. باستثناء التصريحات الراضية لذلك المشروع، والتي كان آخرها، إبداء رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، تخوفه من أن يكون انفتاح السعودية على العراق لجعل الأخير «ساحة معركة»، والمساعي الجارية لتشكيل تحالفات انتخابية تسمح بترجمة إنجازات «الحشد الشعبي» على المستوى السياسي، لا تظهر مؤشرات إلى عمل جاد على منع السعودية من التغلغل في مفاصل الدولة العراقية.

هنا، تبرز المخاوف من إعادة تكرار أخطاء الماضي، التي سمحت للرياض بالنفاد من باب «تعهد الرؤوس»، والسخط الكامن على «تطنيش» المطالبات الموجهة إلى دول الجوار كافة بالتعامل مع العراق كدولة، لا كمشاع كما بدأ عقب الاحتلال الأميركي عام 2003. ولئن كان من غير المبرر، بالنسبة إلى القوى والشخصيات المضادة للخيار الأميركي السعودي، انقلاب «العروبيين الجدد» على الخيارات الوطنية، وموقع بلاد الرافدين في الخريطة الإقليمية والدولية، بدعوى «التمايز عن إيران»، فإن تلك القوى تجد نفسها اليوم أمام تحدي تشكيل تحالف سياسي عابر للانتماءات الطائفية والمذهبية (يرى البعض في تقرب السعودية من شخصيات شيعية فرصة ذهبية لتحقيق ذلك)، وطرح مشروع بديل قادر على تلمين المخاوف، واحتواء المنافسين، واحتضان كل من يعتبر نفسه مغبوناً، وإجراء إصلاحات حقيقية لا شكلية، والتهيئة لدورة حياة سياسية تسمح بوضع قطار الدولة على سكتة الصحيحة.

تغريدة على «تويتر» تزامنت مع زيارة الصدر. يريد السبهان، بطريقة أو بأخرى، التخلص من لوثة الخطاب الطائفي التي التصقت ببلاده خلال السنوات الماضية، والتوطئة لـ «موديل» سعودي جديد يبيح التعامل مع «الروافض» و«اليهود» وجميع «المشركين» ومن لف لفهم ما دام هؤلاء في الصف المقابل لحركات المقاومة الحية في المنطقة، ومعها إيران.

إيران، من جهته، يبدي قبولاً ورضاءً

«قرارات الودّ» ليست أكثر من غطاء لتخريب البيت العراقي من الداخل

إزاء النيات السعودية، متحدثاً عن «انفراج إيجابي في العلاقات السعودية العراقية»، وأصلاً «بداية تقهقر الحدة الطائفية في المنطقة العربية والإسلامية»، بحسب بيان صادر عن مكتبه. بيان يوحى، إلى جانب مؤشرات ومعطيات أخرى، بأن الصدر سيتزود التشجيع والمغريات السعودية وقوداً لاستكمال مسار خطه منذ أشهر، عماده تأسيس زعامة خارجية من العباءة الإيرانية، ونسج علاقات توطئ لرسيم العراق الجديد على شاكلة خالية من البعد الثوري المقاوم، ومتصالحة مع النفوذ الأميركي والسعودي، مع ما يعنيه من خيارات على المستوى الاستراتيجي.

انفتاح الصدر واستعداده للتعاون مع الرياض سيضعان الأخيرة، على ما يبدو، على الإنشقاق إلى محطة أخرى من محطات مخططاتها. ستظهر، في المرحلة المقبلة، محاولات سعودية لاستقطاب الوجوه العراقية



يبدى الصدر قبولاً إزاء النيات السعودية، متحدثاً عن «انفراج إيجابي في العلاقات



مبنى المسؤولين بإعادة تشغيل الأنبوب النفطي الذي يربط منشآت النفط العراقية في الجنوب بميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر (أغلقت السعودية عام 1990 بعد الغزو العراقي للكويت)، بعدما كانت بلاده طرحت مشروع «مارشال» لإعادة إعمار «المحافظات السنية». أعقب تلك الخطوات تشكيل مجلس تنسيقي بين البلدين، واتفق على تشكيل لجان لحماية الحدود ومكافحة الإرهاب، حتى وصل الأمر اليوم إلى الحديث عن تبادل السجناء (لطالما شكّل هذا الملف عقبة كبرى في طريق تطبيع العلاقات)، والإسراع في فتح منفذي عرعر وجميمة أمام حركة البضائع والوافدين.

على أن ذلك «الكرم» السعودي لا يبدو أنه نابع من اقتناع مستجد بضرورة إراحة العراقيين من عبء سنوات «الكيد» الماضية، وإفساح المجال أمامهم للملمة شتات دولتهم، وإعانتهم على إعادة بناء ما دمرته الحروب والفتن. على العكس مما تقدّم؛ يثبت، يوماً بعد يوم، أن «قرارات الودّ» ليست أكثر من غطاء لتخريب البيت العراقي من الداخل، توطئة لتهديم كل عناصر القوة التي تمكنت بغداد من مراكمتها خلال السنتين الماضيتين، وفي مقدمها «الحشد الشعبي». بتعبير آخر، لم تعد سياسة تفريخ الإرهاب وتصدير الانتحاريين والسيارات المفخخة ناجعة في مرحلة يجتمع فيها العالم على محاربة الوحش الذي نفاه، لذا لا بد للرياض من انتهاج سياسة مغايرة تتقدم فيها الأدوات الناعمة على الوسائط العنيفة التقليدية.

في هذا السياق، يصبح مفهوماً أن تستقبل السعودية الوجه «العروبي» العراقي، مقتدى الصدر، في وقت يستعد فيه العراق للقضاء على آخر فلول «داعش» على أرضيه، والانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار. استقبال لا يمكن تأويله إلا على أنه خطوة إضافية في طريق مخطط بدأت الرياض تنفيذه منذ أن لاحت علام هزيمة «داعش»، قوامه تعويم «الخطاب القومي العروبي» والاكتماب فيه، بعدما بليت لافتة «الدفاع عن أهل السنة بوجه المد الصفوي» (راجع «الأخبار»، العدد 3101). من هنا، تأتي محاولة استمالة الصدر، بالاستثمار في خطابه الرافض لوجود إيران في العراق، والداعي إلى الانفتاح على دول الخليج، بدعوى «التوازن في علاقات العراق الإقليمية والدولية»، وتجنب الاصطفاقات و«الانحياز إلى جهات الصراع».

تبرّر السعودية خطواتها هذه بوجود التفريق بين «المذهب الشيعي الأصيل ومذهب الخميني المتطرف»، على حد تعبير وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي، ثامر السبهان، في



المالكي في حزب «الدعوة» (أف ب)

تقرير

أيوب القرايتولى مهمة طرد «الجزيرة»

كذلك، اعتبر أن «لا مكان لأي فضائية داعمة للإرهاب في إسرائيل، وعليه مثلما عملت كل من السعودية، ومصر، والأردن، والبحرين والعديد من الدول التي طردت طواقم القناة المحرّضة، علينا توحيد الجهود من أجل مكافحة الفضائيات التي تخرّض وتشجع على الإرهاب». في غضون ذلك، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن «القرا بدأ بتشكيل طاقم مهني من الوحدة القانونية في وزارته، بهدف إيجاد صيغة ملائمة عبر تشريع خاص لحجب بث القناة القطرية». وأشارت إلى أن «الطاقم سيضم ممثلين عن مجلس البث والكابلات والسلطة الثانية».

(الأخبار)

على التطرف والإرهاب»، وخاصة خلال أحداث القدس والمسجد الأقصى الأخيرة، علماً بأن قناة «الراي والرأي الآخر» طالما استضافت مسؤولين إسرائيليين لمحاورتهم عبر شاشتها. وبرغم ذلك، يأتي سعي نتنياهو في وقت يطرح فيه رباعي المقاطعة قائمة مطالبه الـ 13 على قطر، كشرط للحوار معها تمهيداً لإنهاء الأزمة الخليجية، والتي تتضمن بنداً بإغلاق «الجزيرة» إن قال القرا إن «دولاً عديدة، منها دول عربية، تواجه المضامين التحريضية التي تبثها الجزيرة، ولذلك فهي تطالب الآن بإغلاقها». ولغت إلى أن إسرائيل «تتضامن مع الدول العربية المعتدلة التي تكافح التطرف الديني والإرهاب».

القرا، بتهيئة مشروع قانون يهدف إلى إغلاق مكتب القناة القطرية في مدينة القدس المحتلة. وكان نتنياهو قد كشف أخيراً، عبر منشور له على موقع «فايسبوك»، أنه توجه مراراً إلى الأجهزة الأمنية، طالباً منها إغلاق مكتب «الجزيرة» في القدس، لافتاً في حينه إلى أن طلبه قد يكون غير ممكن بسبب «تفسير القانون»، لكنه أكد سعيه إلى إجراء تعديلات قانونية معينة تتيح بموجبها «طرد الجزيرة من إسرائيل». بدوره، أعلن القرا أنه بصدد التحضير لمشروع القانون، وفق «ما يتماشى مع طلب رئيس الحكومة نتنياهو». إذ زعم الأخير أن «القناة القطرية لعبت دوراً بارزاً في التحريض ضد إسرائيل، والتشجيع

لم تمض أيام قليلة على إعلان نيته «طرد قناة الجزيرة من إسرائيل»، كلف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس، وزير الاتصالات أيوب



وذلك من أجل مغادرة السعودية إلى عمان والقاهرة». وبجانب ذلك، تأخذ المعاملات الرسمية للفلسطينيين مدة طويلة تصل إلى شهور.

أما ماذا تقدم المملكة إلى الفلسطينيين؟ فيجيب الدبلوماسي نفسه، بأن «العلاقات الرسمية بيننا كانت تقتصر على الولايم الملكية، في حين أن متابعة القضايا التنصليّة ومحاولة حل بعض الإشكالات لا نستطيع العمل عليها». وإذا كان هذا الموظف في السفارة قد وجد نفسه في نهاية عمره المهني قد هاجر إلى أوروبا بسبب هذه الإجراءات، فكيف سيكون مصير نحو 400 ألف فلسطيني يقيمون في المملكة في ظل سنوات الحكم الجديد؟